



**AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE
SCIENCES**
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



تحليل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري والاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

Analyzing the Impact of the Exchange Rate on the Trade Balance in the Iraqi Economy for the period (2004-2020)

أ.د. ناظم عبدالله عبد
كلية الهدى الجامعة
Nadhim.abd@uoalhuda.edu.iq

د. سعد نوري الحمداني⁽²⁾
جامعة الفلوجة / كلية الإدارة والاقتصاد
saad.noori@uofallujah.edu.iq

أ.م.د. مهدي خميس عبد⁽¹⁾
جامعة الفلوجة / كلية الإدارة والاقتصاد
Muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

المستخلص:

يُكمن هدف البحث حول دور سعر الصرف ومدى نجاحه في التأثير على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2020) فضلا عن استعمال المنهج التحليلي الوصفي للمتغيرات المعتمدة في البحث وأظهرت نتائج تحليل العلاقة سعر الصرف والميزان التجاري أنّ سعر الصرف قد فسّر التغيرات الحاصلة بالميزان التجاري (94%) وأنّ (6%) تعود إلى تأثير عوامل خارجية تقع خارج الانموذج ، و تبين نتائج الاستجابة الطويلة الأجل تبين وجود تأثير طردي ضعيف بين سعر الصرف و الميزان التجاري أيّ إنّ زيادة سعر الصرف أدت إلى زيادة الميزان التجاري بشكل ضعيف في العراق خلال مدة البحث وذلك يعود إلى ضعف الصادرات العراقية واعتمادها على مصدر واحد من هو الصادرات النفطية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، الميزان التجاري، العراق.

Abstract:

The aim of the research is about the role of the exchange rate and its success in influencing the trade balance in the Iraqi economy during the period (2004-2020), as well as using the descriptive analytical method for the variables adopted in the research. The results of the analysis of the relationship between the exchange rate and the trade balance showed that the exchange rate explained the changes in the balance (66%) and that (4%) is due to external factors that fall outside the model, and the results of the long-term response show a weak direct effect between the exchange rate and the trade balance, meaning that the increase in the exchange rate led to a weak increase in the trade balance in Iraq during a period The research is due to the weakness of Iraqi exports and their dependence on one source, which is oil exports.

Keywords: exchange rate, trade balance, Iraq.

المقدمة:

إنّ موقع العراق الاستراتيجي والجغرافي كحلقة وصل بين الشرق والغرب وقربه من دول أخرى جعل من مشروع القناة الجافة مهماً، وهو امتداد لطريق الحرير القديم ، ويُعدّ هذا المشروع بداية لتغيير خارطة الاقتصاد العالمي وليس المحلي أو الإقليمي وحسب ، ويجعل من حركة التجارة نشطة وكذلك حركة الترانزيت عبر العراق، إنّ القناة الجافة العراقية تمتاز بقصر المسافة التي تقطعها البضائع عبر سكك الحديد أو أسطول النقل البري لوزارة النقل العراقية ، سواء أكان من الموانئ العراقية إلى الموانئ التركية والأردنية أم الطرق البرية الموصلة إلى دول شرق أوروبا وشمالها و آسيا الوسطى ، وتتحوّل دول الجوار جميعها التي تبعد عن نقطة الالتقاء بالغرب بأضعاف هذه المسافة إلّا أنها يمكن أن تستفيد من هذا المشروع والإسهام فيه بما يخدم مصالحها أيضاً.

مشكلة البحث:

يحتل سعر الصرف مكانة بارزة في الدراسات الاقتصادية، إذ يُعدّ أحد أهمّ مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يعبر عن مدى قوة الاقتصاد و متانته وعلى المستويين المحلي والقومي لذا فإنّ سعر الصرف يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص ويمكن تلخيص مشكلة البحث في تتبّع اثر استقرار سعر الصرف في الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2020).

فرضية البحث:

يرتكز البحث على فرضية أساس مفادها وجود أثر إيجابي معنوي للمتغير المستقل المتمثل بسعر الصرف على المتغير التابع المتمثل بالميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل العلاقة القصيرة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي باستعمال المنهجية الحديثة للتكامل المشترك وفق نموذج (ARDL).

منهج البحث:

حاول البحث المزج بين أسلوبين أو منهجين المنهج الأول المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة الأطر والأفكار النظرية فيما يتعلق بسعر الصرف وأثره على الميزان التجاري وفق منطق النظرية الاقتصادية، أمّا المنهج الثاني فهو المنهج الكمي القياسي من خلال تطبيق انموذج (Eviews) للتقدير وإجراء الاختبارات اللازمة للتحليل.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة الزمنية (2004-2020).

هيكلية البحث:

قسم البحث على ثلاثة محاور: تضمّن المحور الأول: مفهوم سعر الصرف والصادرات والاستيرادات فضلاً عن الميزان التجاري، أمّا المحور الثاني فقد اختصّ بالجانب التحليلي لدور سعر الصرف في التأثير على الميزان التجاري خلال مدة البحث (2004-2020)، في حين اختصّ المحور الثالث بتقدير نتائج العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) واختتمّ البحث بالاستنتاجات والتوصيات بعض الدراسات السابقة:

تُعدّ الدراسات السابقة مرجعاً رئيساً للدراسات والبحوث الحالية لاسيّما أنّ هناك العديد من البحوث والدراسات التي تطرّقت إلى موضوع العلاقة بين سعر الصرف وانعكاسه على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي، ولكن سوف يكون تركيزنا في هذا البحث على قدرة التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف في التأثير على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي خلال مدّة البحث، ونذكر من بين أهمّ هذه الدراسات السابقة الآتي:

1. جمال، زدون وآخرون، (2016) بعنوان (أثر تخفيض العملة المحليّة على الميزان التجاري الجزائري انموذجاً للمدّة (1980-2015))، هدّفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر التطوّرات للعملة المحليّة وتخفيضها وانعكاس ذلك على الميزان التجاري في الجزائر و تمّ التوصل إلى أنّ التطوّرات التي طرأت على العملة المحليّة لم تنعكس بصورة ايجابية على الميزان التجاري بجانبه الصادرات والاستيرادات وهذا يعود إلى الخصوصية التي يتمتّع بها الاقتصاد الجزائري والتي تمتاز بالريعية والاعتماد بصورة كبيرة على مصدر واحد للدخل كما توجد علاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف تمتاز بعلاقة من اتجاه واحد تتجّه من الميزان التجاري نحو سعر الصرف طيلة مدة البحث.
 2. جمال مساعد، (2019)، (تحليل اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري انموذجاً)، هدف إلى البحث تحليل تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات و قياسها في الجزائر خلال المدّة (1996-2016)، ولقد توصّل البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمّها وجود تأثير لسعر البرميل على الصادرات في الأجلين القصير الطويل فضلاً عن أنّ الواردات تتأثر بإجمالي الاحتياطي، و الاستثمار الأجنبي يتأثر بالتضخم الاقتصادي ويرتبط معه بعلاقة عكسية.
- الإضافة العلمية للبحث:**

أنّ ما يميّز هذا البحث عن غيره من البحوث السابقة في هذا الموضوع أنّه سعى إلى إيجاد الحلول المناسبة من خلال رؤيا شاملة تضمنت تحليل اثر أسعار الصرف على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي، ولهذا يُعدّ هذا البحث استكمالاً وإضافة للبحوث والدراسات السابقة في هذا المجال بالنسبة للاقتصاد العراقي مع اختلاف المدّة الزمنية.

المحور الأول : الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري

أولاً- الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف:

1. **مفهوم سعر الصرف:** يُعدّ سعر الصرف عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية وجزءاً أساساً من العمل اليومي للوحدات الاقتصادية، ونتيجةً لانتساع حجم العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين دول العالم المختلفة جاءت أهميّة تنظيم التعامل بالصرف الأجنبي، وتحديد سعر صرف لكلّ عملة مقابل غيرها من العملات الأجنبية، والذي على أساسه يتمّ تحديد قيمة السلع الأجنبية بالعملة المحليّة.

ويمكن أن يُعرّف سعر الصرف بأنّه : مقدار النسبة التي يتمّ على أساسها المبادلة بين العملة المحليّة والعملة الاجنبية ، أو بعبارة أخرى إنّ سعر الصرف يتمثّل عدد الوحدات النقدية التي يتمّ بها المبادلة بين العملة المحليّة مع العملة الاجنبية أو أيّ عملة أخرى وبذلك تعدّ من الوسائل المهمّة التي تعمل على تخصيص الموارد المتاحة للقطاعات الاقتصادية والتي تنعكس على الربح للصناعات القائمة على التصدير و مِنْ ثَمَّ فَأَنَّهَا تَقَلُّل من التكاليف الكلية للموارد التي تستورد من الخارج (خليل، 2007: 51) ويمكن تعريفه أيضاً على أنّه: السعر الذي يعبر عن السعر النسبي لعملة دولتين، إذ إنّهُ يتمثّل سعر عملة معينة بالنسبة لعملة أجنبية أخرى، وبعبارة أخرى هو عدد الوحدات النقدية من عملة معينة مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى، وعليه فإنّ سعر الصرف يُعدّ ثمن العملة، إذ إنّ النقود فضلاً عن أنّها وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة وأداة للقياس، فإنّها سلعة لها سعرها وسوقها الخاصّة عن طريق سعر الصرف. (عمرو وأحمد

، 2018: 6)

2. **أهمية سعر الصرف:** تكمن أهمية سعر الصرف في كونه يمثل أداة للربط بين قيم السلع والخدمات والأصول الرأسمالية في الأسواق المحلية والأسواق الخارجية فضلاً على انه يربط بين الأسواق المالية للأصول المحلية والأصول المالية العالمية، كونه يلعب دوراً مهماً في توجيه الاستثمارات في الأصول المحلية والخارجية وأن سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في تخصيص الموارد الاقتصادية المحلية كما يمارس سعر الصرف وظيفة قياسية إذ يمثل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، لاسيما ان المنتج المحلي يعتمد على سعر الصرف بهدف المقارنة والقياس بين الأسعار الاجنبية (العالمية) والأسعار المحلية (الصادق وآخرون، 1997: 5). وان سعر الصرف يمارس وظيفة تُعدّ تطويرية عن طريق استعمال سعر الصرف في تطوير الصادرات إلى مناطق مختلفة وأنه يعمل على التخلي عن الفروع الصناعية واستبدالها بالاستيرادات التي يكون ثمنها أقل من السعر المحلي، و لسعر الصرف دور وتأثير على التركيب الجغرافي وعلى التجارة الخارجية متمثلة بالتركيب السلعي، وتوجد وظيفة أخرى لسعر الصرف تعد وظيفة توزيعية يؤديها على المستوى الدولي للاقتصاد لكونه مرتبط بالتجارة الخارجية عن طريق عملية التبادل التجاري بين البلدان عن طريق الأسعار. (الراوي وآخرون، 1985: 7)
3. **أنواع أسعار الصرف:** هناك العديد من أسعار الصرف تختلف تبعاً للمدد الزمنية لهذه الأسعار ويمكن توضيحها من خلال الآتي (العباس، 2003: 2):

أ- **سعر الصرف الآني والأجل (المستقبلي):** تُعدّ عمليات البيع والشراء الحاضرة هي الأكثر أهمية في سوق الصرف الأجنبي وتحظى أسعارها بالجانب الأكبر من الأهمية لأنها تشكل النسبة الكبيرة من إجمالي التعامل ولأن تحركات الأسعار تكون دائمة ومتصلة. ويتم التسليم في التعاملات الفورية خلال يوم التعامل، بخلاف اليوم الذي تمّ به التعاقد على إجراء العملية، وعليه يمكن التعرف على المفهوم الدقيق لسعر الصرف الفوري والذي يقصد به سعر الصرف الذي من خلاله تتمّ المتاجرة بالعملات بتسليم حاضر. والواقع هناك عمليات البيع والشراء لا تتمّ بشكل فوري، إذ إنّ هناك صفقات وعقود مستقبلية تتبادل الودائع بتاريخ مستقبلي، إذ يتمّ الاتفاق على أن تتمّ العملية في الزمن الحاضر، غير أن التسوية تكون في وقت لاحق للعملية محددة بأيام أو أشهر، وتكون تكلفة التعامل بالمعاملات الآجلة أعلى من الآنية، وكذلك تخضع عمليات البيع والشراء للعملات الدولية إلى نفس آلية التسليم بالأجل، وعلى هذا الأساس ظهر مفهوم سعر الصرف الأجل أو المستقبلي والذي يقصد به سعر الصرف الذي يؤمن للتسليم المستقبلي.

ب- **سعر الصرف الاسمي والحقيقي:** يُعرّف بأنّه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، أو هو السعر النسبي لعمليتي دولتين مختلفتين ويعكس هذا المفهوم حساب العملات المحلية بالاستناد إلى العملات الأجنبية وعدد وحداتها و المقصود من مفهوم السعر الاسمي للصرف هو مقدار ثمن العملة الجاري والذي لا يعكس القوة الشرائية التي تتمتع بها العملة عن طريق تبادل السلع والخدمات بين البلدان، أي يعتمد في احتسابه على السعر الجاري غير الأخذ بالحسبان تأثير معدّل التضخم على عملة الدولتين، وبذلك فإنه قد لا يعبر تماماً عن التغير في القيمة الحقيقية للعملة.

أما سعر الصرف الحقيقي فهو سعر الصرف الاسمي مقرب للتغيرات في الصرف الأجنبي، والمحلي هو سعر سلة السلع الأجنبية الحقيقية المرتبطة بالسعر المحلي وعليه فإن أي انخفاض في سعر الصرف الحقيقي يعدّ تحسناً حقيقياً في قيمة العملة المحلية. والارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعني انخفاض سعر السلع المحلية مقارنة بسعر السلع الأجنبية، وسعر الصرف الحقيقي لعملة ما هو السعر الذي يعكس المقدار الحقيقي لارتفاع أو انخفاض سعر صرف هذه العملة أي أنه يعكس القوة الشرائية لها.

ت- **سعر الصرف الفعال** : هو عبارة عن متوسط حسابي موزون لسعر الصرف الثنائي بين عملة الدولة المحلية وعدد من العملات الأجنبية وتستعمل الحصص النسبية لتجارة الدول الخارجية كأوزان لتعكس الأهمية النسبية للشركاء التجاريين، فإذا عدّل سعر الصرف الفعال بمعدلات التضخم في الاقتصاد المحلي والشركاء التجاريين فإنه يتحول إلى سعر صرف فعال حقيقي، أما إذا استعمل سعر الصرف الاسمي في احتساب سعر الصرف الفعال يطلق عليه اسم سعر الصرف الفعال الاسمي.

4. محددات سعر الصرف: هناك العديد من المحددات المؤثرة على أسعار الصرف نذكر منها الاتي (والي وإيمان، 2020: 45):

أ- **المحددات النقدية**: إنّ العلاقة بين سعر الصرف والعوامل النقدية (التضخم ، عرض النقد ، سعر الفائدة) هي علاقة سببية لان سعر الصرف يتأثر بالمحددات النقدية اما بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة و مِنْ ثَمَّ فإن هذه العلاقة والتغيرات التي تحدث على المحددات النقدية تنعكس على سعر الصرف إما سلباً أو ايجاباً .

ب- **المحددات المالية**: يتأثر سعر الصرف بالمحددات المالية وأدواتها (الايرادات العامة ، النفقات العامة) وينعكس حجم هذا التأثير على أسعار الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً عبر الادوات والعوامل المالية كالنفقات العامة والايادات العامة والضرائب وعجز الموازنة والتي تؤثر في أسعار الصرف سواء أكان في ارتفاعها أم انخفاضها تبعاً لنوع العلاقة وحجم التأثير نتيجة للتغيرات التي تصيب المحددات المالية.

ت- **المحددات الحقيقية** : إنّ دور المحددات الحقيقية ومدى انعكاسها على أسعار الصرف يبرز عن طريق الإصدار النقدي الجديد والإيرادات العامة والضرائب والتي يطلق عليها المحددات الحقيقية والتي يمكن من خلالها معالجة الاختلالات التي تصيب الموازنة العامة و مِنْ ثَمَّ يتوجب على واضعي السياسات الاقتصادية أن ينتهجوا نهجاً توسعياً أو انكماشياً حسب نوع الأزمة أو الظاهرة التي يمرّ بها الاقتصاد في البلد و مِنْ ثَمَّ فإن هذه المحددات الحقيقية تؤثر على مستوى التشغيل ومعدلات البطالة والفقر والتضخم الاقتصادي ممّا ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أسعار الصرف للعملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية.

ث- **المحددات التجارية** : إنّ سعر الصرف يتأثر وبشكل كبير بالمحددات التجارية وإنّ من أهم المحددات التجارية التي تؤثر في سعر الصرف هو الحساب الجاري إذ إنّ مقدار الطلب على العملات الأجنبية من قبل الأفراد الذين يقيمون في البلد بهدف استيراد السلع والخدمات الأجنبية يؤدّي إلى ارتفاع سعر الصرف، أمّا مقدار الطلب على العملات المحلية الذي يكون من قبل الأفراد الأجانب الذين يرغبون بشراء السلع والخدمات المحلية والتي تُعدّ السلع المصدّرة للتصدير تؤدّي إلى انخفاض سعر الصرف فعند زيادة الاستيرادات مقارنة بالصادرات والتي عندها يكون الطلب أكبر من العرض بالنسبة إلى الصرف الأجنبي وهذا يؤدي إلى الانخفاض في قيمة العملة المحلية و مِنْ ثَمَّ فإنّ الصادرات بالنسبة إلى البلد المعني سوف تزداد، وهذا ما أشارت اليه نظرية الأرصدة والتي يرى اصحابها ان أسعار الصرف تتحدد عن طريق ميزان المدفوعات وتغيّراته فإذا كان ميزان المدفوعات موجب فيعني ذلك أنّ الكميات المعروضة من الصرف الأجنبي مرتفعة، أما اذا كان ميزان المدفوعات سالب فإنّ الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي تكون اكبر من الكميات المعروضة وعلية فإن قيمة العملة المحلية سوف تنخفض بالنسبة للبلد ، وعليه فان الحساب الجاري يؤثر تأثيراً واضحاً على سعر الصرف في حالة الارتفاع والانخفاض عن طريق ميزان المدفوعات سواء أكان في حالة العجز أم الفائض (هوشيار معروف، 2005: 215).

5. أنظمة أسعار الصرف

توضّح أنظمة الصرف التي اتّبعها الدول بمختلف توجّهاتها وسياساتها بوصفها أحد العوامل التي تؤثر في سعر الصرف ، إذ يعتمد سعر صرف العملة وإلى حدّ ما على النظام الذي تنتهجه دولة ما، ومن أبرز أنظمة الصرف : (عابد، 2001: 321).

أ- نظام سعر الصرف الثابتة: ويطلق عليه النظام الذهبي لسعر الصرف، والذي كان يعمل في ظلّ النظام الذهبي للدفع آنذاك، إذ اتجهت الحكومات إلى تحديد قيمة ثابتة للوحدة النقدية بالنسبة إلى وزن معين من الذهب، وكان ذلك منتصف القرن التاسع عشر، مع ضمان قابلية وإمكانية التحويل، فضلاً عن الحرية في تصدير واستيراد الذهب من الدول المتبعة لقاعدة الذهب وإليها وبذلك أبقت تلك البلدان على سعر صرف ثابت لعملاتها اتجاه بعضها البعض.

ب- نظام سعر الصرف العائم : إنّ أسعار الصرف تتحدّد وفق الكمّيات المعروضة والمطلوبة من العملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبية من دون تدخّل السلطة النقدية أيّ يتحدّد سعر الصرف بظروف العرض والطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف وإنّ وجد تدخل من قبل السياسة النقدية فإنّه لا يهدف إلى تحديد مستوى لسعر الصرف بل يهدف إلى تجاوز الأزمات والتقلّبات التي تصيب سعر الصرف وعليه فإنّ التدخل يكون بهدف المشاركة من أجل ضمان الحرية وتناسق العوامل التي تقف وراء الكمّيات المعروضة والمطلوبة من العملات الأجنبية وفق هذا النظام فيما بينها من أجل تحديد سعر الصرف التوازني بغض النظر عن التأثير للسلطات النقدية (ابديمان، 1999: 508) وليس للاحتياطات النقدية الدولية دور في عملية التصحيح عند إتباع نظام سعر الصرف العائم، إذ يصحّح عجز وفائض ميزان المدفوعات تلقائياً في ظلّ هذا النظام عن طريق رفع أو خفض قيمة العملة على التوالي دون أيّ سياسة أو تدخل من جانب الحكومة.

ج- نظام سعر الصرف التعويم المدار: تتحدّد أسعار الصرف في سوق الصرف الأجنبي في ظلّ إدارة السلطة النقدية، أيّ إنّ سعر الصرف يستجيب لعوامل العرض والطلب في السوق، ويتدخل البنك المركزي لمنع الاضطرابات التي تواجه سوق الصرف الأجنبي، والناجمة عن التقلّبات الحادّة والوقتية في الأسعار بحيث يسمح هذا النظام بحدّ أدنى من التدخل الحكومي ليسوّي التقلّبات الزائدة في المدى القصير دون أن يكون له تأثير على الاتجاهات الطويلة الأجل.

د- نظام تعدّد أسعار الصرف: تستعمل بعض البلدان أكثر من سعر صرف لتسوية المعاملات الخارجية، وتختلف طريقة تحديد سعر الصرف من بلد لآخر، ويمكن أن يتعايش سعر الصرف الذي يُحدّد عن طريق التدخل الرسمي مع سعر صرف تحدّد قوى السوق بدرجة من الحرية لاسيّما ان الفروقات بين أسعار الصرف بشكل واسع قد لا تتعدّى مؤشّرات مئوية عدّة في بعض البلدان، فضلاً عن أنّه قد يبلغ أضعاف السعر الرسمي المعلن في بلدان أخرى، وتظهر أسعار الصرف المتعدّدة في دولة بسبب رغبتها باستعمال أسعار صرف مختلفة لمعاملاتها المختلفة، كأن تقوم بشراء العملات الأجنبية بسعر صرف أقل من سعر صرف بيعها (الشماع وآخرون، 2002: 27).

ثانياً: الإطار النظري والمفاهيمي للميزان التجاري:

1. مفهوم الميزان التجاري: يمكن تعريفه على أنّه الفرق بين قيمة الصادرات والاستيرادات للبلد ويُعدّ الميزان التجاري من المؤشّرات والمقاييس المهمة على مستوى الاقتصاد فضلاً على انه يمثّل أحد المدخلات للنتائج المحلي للبلدان و تكمن قيمته في تحليل المكونات وليس في القيمة المطلقة وهنا لابد من معرفة نوعية كلّ المكونات اي النسب بالنسبة للمواد النصف مصنعه والمواد الأولية أو المواد المصنعة إلى إجمالي الصادرات والاستيرادات.

(همام و عمر، 2002: 24)

2. حالات الميزان التجاري : يمثّل الميزان التجاري حالتين يمكن توضيحهما كما يأتي (أمين، 2013: 54):

- أ- حالة الفائض: عندما تكون الصادرات أكبر من الاستيرادات أي إنّ الناتج يكون موجباً.
- ب- حالة العجز: عندما تكون الصادرات أقل من الاستيرادات ، أي إنّ الناتج يكون سالباً.

3. أنواع الميزان التجاري: يتكون من نوعين وهما كما يأتي: (حسام واخرون، 2002: 28)

- أ- **الميزان التجاري الملائم** : إنّ العديد من البلدان تتّبع سياسات تجارية تعمل على تحقيق فائض تجاري في منتجاتها و مِنْ ثَمَّ فَانْهَافَ تَفْضُلَ بِيْعِ الْكَثِيْرِ مِنْ الْمُنْتِجَاتِ لِلْحَصُوْلِ عَلَى رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ الَّتِي تُوظَفُ مِنْ قَبْلِ سَكَاْنِهَا وَ مِنْ ثَمَّ فَانْ هَذَا سِيَعَكْسُ عَلَى تَطَوُّرِ الْمُسْتَوَى الْمَعَاشِيِّ لِلْأَفْرَادِ فَضْلاً عَنْ خَلْقِ مِيزَةِ تَنَافُسِيَّةٍ مَا بَيْنَ الشَّرَكَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ دَاخِلِ الْبَلَدِ وَلَا سِيَمَا فِي الْأَجْلِ الْقَصِيْرِ بِهَدَفِ الْحِفَاظِ عَلَى الْفَائِضِ التِّجَارِيِّ الْمَتَحَقِّقِ لِذَلِكَ فَإِنَّ بَعْضَ الدُّوَلِ تَلَجَّأَ إِلَى فِرْضِ الْحَمَايَةِ عَلَى الْمُنْتِجَاتِ مِنْ أَجْلِ حَمَايَةِ الصَّنَاعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ عَنْ طَرِيقِ فِرْضِ التَّعْرِيفَاتِ أَوْ تَقْدِيْمِ الْإِعَاْنَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِلِاسْتِيرَادَاتِ لِذَلِكَ تَتَّخِذُ بَعْضُ الدُّوَلِ إِجْرَاءَاتٍ مِمَّاثِلَةً وَتَتَفَاعَلُ وَ مِنْ ثَمَّ تَصْبِحُ حَرْبٌ تِجَارِيَّةٌ تَدْفَعُ إِلَى ارْتِفَاعِ التَّكَالِيفِ الْكَلِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَهِلِّكِيْنَ وَهَذَا يُوَدِّيْ إِلَى انْخِفَاضِ تَطَوُّرِ التِّجَارَةِ الدُّوَلِيَّةِ بَيْنَ الْبُلْدَانِ
- ب- **الميزان التجاري غير الملائم**: ممكن أن يكون العجز التجاري غير مواتٍ بالنسبة للدولة ولا سيما البلدان التي يكون اقتصادها معتمد بنسبة كبيرة على تصدير المواد الخام وبصورة عامة فإنّ هذه الدول تستورد الكثير من السلع والخدمات الاستهلاكية، أما الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير المواد الخام وبشكل عام، يستورد هذا النوع من الدول الكثير من المنتجات الاستهلاكية، فإنّ اقتصادها يكون معتمداً على أسعار السلع الأساس على مستوى العالم والتي تمتاز بأنّها شديدة التغيّرات وعليه فإنّ أعمالها المحليّة لا تكتسب الخبرات اللازمة بهدف صنع منتجات ذات قيمة مضافة.

4. مكوّنات الميزان التجاري: يمكن توضيحها كما يأتي: (البعلبكي، 1991: 9)

- أ- **الحساب الجاري**: ان الحساب الجاري يستعمل من أجل تسجيل التدفقات الخارجية والداخلية بالنسبة للبضائع بين البلدان فضلاً عن تسجيل المدفوعات والمقبوضات للسلع المستوردة والمصدرة جميعها والتي تشمل إمدادات السلع المصنعة والمواد الخام .
- ب- **الحساب المالي**: يُعدّ الحساب المالي مُهمُّ من أجل تقييم الملكية الأجنبية والملكية المحليّة للأصول ، فعندما تكون الملكية المحليّة أقلّ من الملكية الأجنبية يكون هناك عجز في الحساب المالي للدولة وعندها فإنّ فهم التغيّرات في الحساب الجاري وتحليلها يسمح بتحديد فيما إذا كانت الدولة تحصد أو تبني المزيد من الأصول والممتلكات.
- ت- **حسابات رأس المال**: يمكن تعريفه على أنّه الحساب الذي يقيس حجم المعاملات المالية على مستوى البلدين والتي تشمل شراء الأصول وبيعها وتدفّق الضرائب وحجمها ويحدّد العجز والفائض في حساب رأس المال عن طريق التمويل في الحساب الجاري داخل البلد.

المحور الثاني: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدّة (2004-2020)

يستدلّ من الجدول (1) أنّ سعر الصرف في الاقتصاد العراقي شهد تذبذباً واضحاً خلال مدّة البحث ، وهذا ما يمكن متابعته من خلال الجدول (1):

الجدول (1) تطوّر الميزان التجاري وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدّة (2004-2020)

السنوات	سعر الصرف في السوق الموازي	معدّل التغيّر السنوي لسعر الصرف %	الميزان التجاري (مليار دينار)	معدّل التغيّر السنوي للميزان التجاري %
2004	1454	-	26533828	-
2005	1473	1.30674	15422502	(41.87)

53.14	23618382	0.135777	1475	2006
4.38	24653286	(14.1695)	1266	2007
37.7	33960790	(4.9763)	1203	2008
(96.55)	1170180	(1.74564)	1182	2009
695.51	9308914	0.253807	1185	2010
309.56	38126093	0.92827	1196	2011
13.84	43405299	3.093645	1233	2012
(12.08)	38158736	(0.0811)	1232	2013
0.18	38227764	(1.46104)	1214	2014
13.36	43337708	4.942339	1274	2015
(83.74)	7045311	(1.64835)	1253	2016
315.65	29283877	1.675978	1274	2017
(222.51)	(35878143)	(5.02355)	1210	2018
(206.69)	38279444	1.239669	1225	2019
2.63645	39288664	2.040816	1250	2020

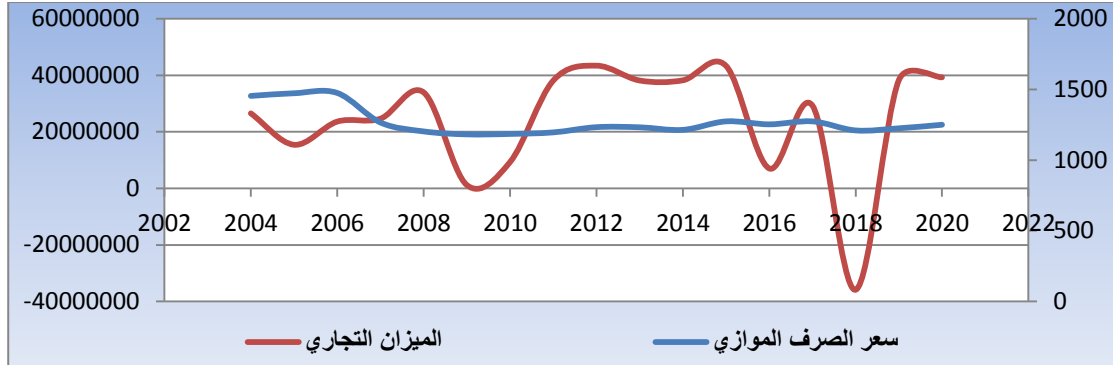
المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2020)

- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة.

- معدلات التغير السنوي من عمل الباحثين، القيم بين قوسين سالبة

و يلاحظ أنَّ سعر صرف الدينار العراقي ارتفعت قيمته بصورة كبيرة جدا عام (2004) إذ بلغ (1454) نتيجة لعملية استبدال العملة القديمة بعملة جديدة ودخولها إلى التداول وما تمتعت به من قبول عام إذ توفر الأمان وصعوبة تزويرها مما زاد من الطلب على الدينار العراقي الجديد كخزين جيد للقيمة فضلاً عن تطبيق مزاد العملة، وبعد ذلك عاد سعر صرف الدينار العراقي للتدهور الطفيف عام (2005) ليلبغ (1473) وذلك بسبب التدهور الأمني خلال تلك المدة مما أدى إلى ارتفاع كلفة المواد مثل النفط والبنزين والمواد التموينية وغيرها، ثم عاود سعر صرف الدينار إلى الارتفاع ثم التحسن بوتيرة مستمرة خلال المدة (2006-2008) إذ كان لتطبيق سياسية مزاد العملة دور مهم في استقرار سعر الصرف خلال المدة (2009-2011) لذا فإنَّ هذه المدة تعد المدة الذهبية للبنك المركزي لما تحقَّق خلالها من استقرار لسعر الصرف واستقرار اقتصادي، اما في عام (2012) فقد ارتفع سعر الصرف نتيجة لزيادة الطلب على الدولار الأمريكي في السوق العراقية والسبب في ذلك العقوبات الأمريكية على ايران وما ترتب عليه من تهريب العملة إلى ايران عن طريق السوق العراقية وكذلك اتساع عمليات غسيل الأموال في العراق عن طريق مزاد العملة الاجنبية. أما المدة ما بين (2012-2016) فشهدت استقرارا ملحوظا في سعر صرف الدينار العراقي في السوقين الرسمي والموازي وقد زاد الاستقرار والتحسُّن في قيمة الدينار العراقي من ثقة الأفراد نسبيا وضيق من ظاهرة الدولار التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي ويتضح بأنَّ سعر الصرف بات يضمحل تدريجيا خلال المدة (2004-2020) عدا عامي (2015-2016) والسبب يعود في ذلك إلى تطبيق المادة (50) من قانون الموازنة الاتحادية لعام (2015) والتي تضمنت تحديد الكميات المباعة من العملة الأجنبية الدولار في المزاد ب (75) مليون دولار يوميا وبعدها اخذ سعر الصرف يشهد

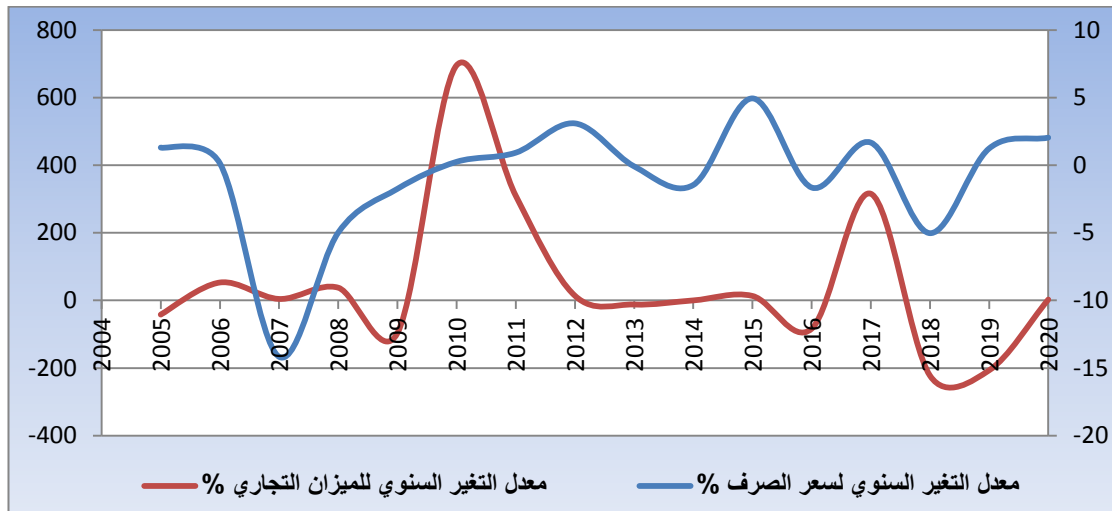
استقرار في السنوات الاخيرة اذ بلغ (1250) في سنة (2020)، ويعود السبب في ذلك إلى السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي وما حققته تلك السياسة من استقرار في معدل سعر الصرف إذ بدأت تعود الثقة بقيمة الدينار العراقي وقدرته كمخزن للقيمة، الذي بدوره يشجع على جذب الاستثمار إلى العراق، ويمكن توضيح مسار سعر الصرف الموازي والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بالاستعانة بالشكل البياني (1) الآتي:



الشكل (1) : تطوّر الميزان التجاري وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

أما بالنسبة إلى مسار معدّلات التغيّر السنوية بالنسبة إلى كلّ من أسعار الصرف والميزان التجاري خلال مدّة البحث فيمكن توضيحها من خلال الشكل البياني (2) الآتي:



الشكل (2) : تطور معدّل التغيّر السنوي للميزان التجاري وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-

2020)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يستدل من خلال الشكل البياني (2) إنّ معدّلات التغيّر السنوية لكُلّ من سعر الصرف والميزان التجاري شهدت تذبذباً واضحاً خلال مدّة البحث وهذا يعود إلى حجم الإيرادات النفطية الكبيرة التي انعكست على الاقتصاد العراقي فضلاً عن الاستقرار الأمني النسبي الذي شهده العراق خلال المدّة الأخيرة من البحث.

المحور الثالث: تحليل أثر العلاقة بين سعر الصرف على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

أولاً: متغيرات البحث والتوصيف الدالي

من أجل اختبار فرضية البحث وتحقيق أهدافه، تمَّ تحديد المتغير المستقل بسعر الصرف في سوق الموازي والتابع بالميزان التجاري وكما في الجدول الآتي:

الجدول (2) متغيرات البحث

الرمز	الدلالة	التوصيف
Pr	سعر الصرف	متغير مستقل
Tr	الميزان التجاري	متغير تابع

المصدر: من عمل الباحثين

وبناء على الاطار النظري للبحث فإنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Tr = a + bp_r + u_i$$

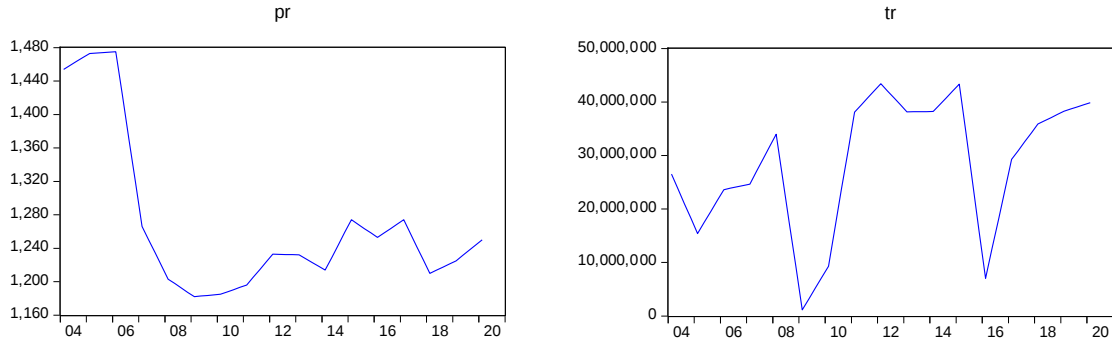
اذ يرمز (p_r) إلى سعر الصرف، اما (T_r) فترمز إلى الميزان التجاري وتمتد مدة البحث للمدة (2004-2020)، وهي مدة قليلة لا تكفي لإجراء الطرائق القياسية الحديثة، لذلك تمَّ تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية، إذ يوفر برنامج Eviews الإصدار العاشر إمكانية تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية واستعمال الصيغة الخطية لتقدير العلاقة.

- نتائج اختبار السكون لمتغيرات البحث:

الجدول (3) نتائج اختبارات السكون لمتغيرات البحث عند المستوى الأصلي حسب اختبار فيليبس بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level			
		PR	TR
With Constant	t-Statistic	-2.0891	-2.1154
	Prob.	0.2497	0.2395
	Result	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5245	-2.5169
	Prob.	0.8108	0.3193
	Result	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0632	-0.5505
	Prob.	0.2571	0.4748
		n0	n0
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***)Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار الثاني عشر

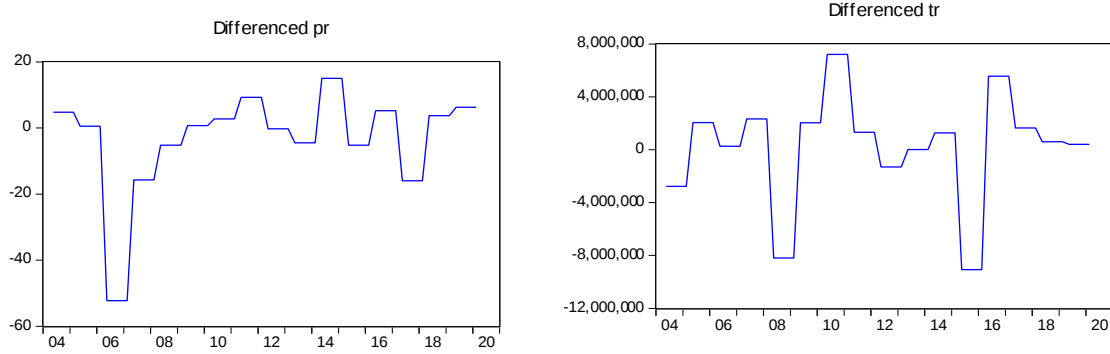


الشكل (3) الأشكال البيانية لمتغيرات البحث للمدة (2004-2020)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الإصدار الثاني عشر
يستدل من نتائج الجدول (3) والشكل (3) أن المتغير التابع والمتغير المستقل غير مستقرين عند المستوى الأصلي للبيانات وحسب اختبار (pp)، وبما أن المتغيرات جميعها غير ساكنة، فقد تم أخذ الفرق الأول لها كما في الجدول (4).
الجدول (4) نتائج اختبارات السكون لمتغيرات البحث عند الفرق الأول للبيانات حسب اختبار (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level			
		d(PR)	d(TR)
With Constant	t-Statistic	-2.9038	-3.6597
	Prob.	0.0505	0.0071
	Result	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1752	-3.6300
	Prob.	0.0988	0.0352
	Result	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8479	-3.6737
	Prob.	0.0051	0.0004
	Result	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الإصدار الثاني عشر



الشكل (4) الأشكال البيانية لمتغيرات البحث عند الفرق الأول

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الإصدار الثاني عشر
يستدل من الجدول (4) والشكل (4) ان جميع المتغيرات أصبحت ساكنة عند اخذ الفرق الأول للبيانات حسب اختبار (pp)، وعلى هذا الاساس يفضل استعمال نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) لأن المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول إلى جانب كون عدد المشاهدات قليل.

ثانياً: نتائج تحليل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020):

- التقدير الأولي لنموذج ARDL

يظهر الجدول (5) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) بين سعر الصرف و الميزان التجاري في العراق.
الجدول (5) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

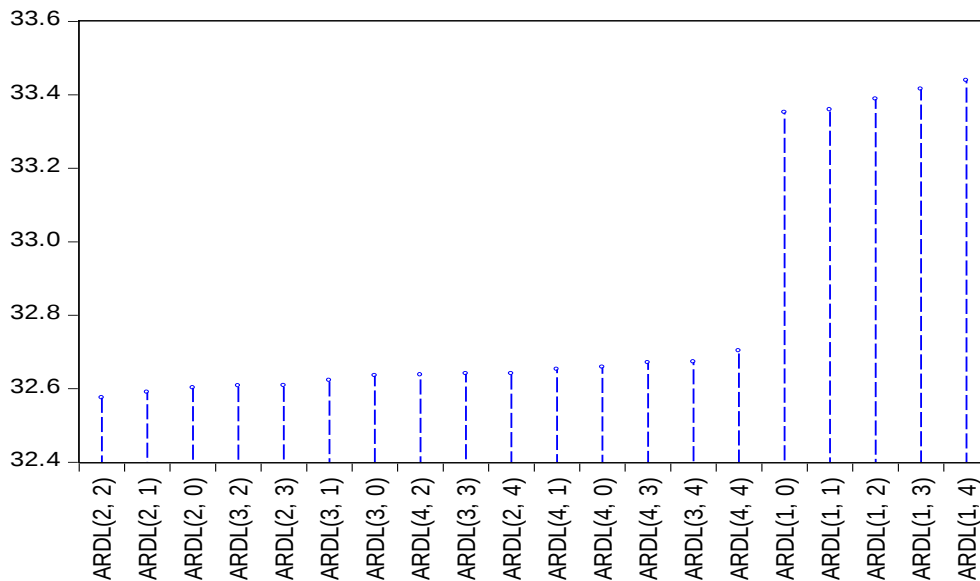
Dependent Variable: TR				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TR(-1)	1.646888	0.086316	19.07986	0.0000
TR(-2)	-0.757930	0.086153	-8.79747	0.0000
PR	83091.47	39216.80	2.118772	0.0385
PR(-1)	-143971.3	71770.73	-2.00598	0.0496
PR(-2)	60916.31	37918.60	1.606502	0.1137
C	3261921.	5563162.	0.586343	0.5600
R-squared	0.950362	Mean dependent var		28495946

Adjusted R-squared	0.946008	S.D. dependent var	11666909
S.E. of regression	2710939.	Akaike info criterion	32.55388
Sum squared resid	4.19E+14	Schwarz criterion	32.75799
Log likelihood	-1019.447	Hannan-Quinn criter.	32.63416
Durbin-Watson stat	2.031807		

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الإصدار الثاني عشر

تظهر نتائج الجدول (5)، والشكل (5) أن النموذج (ARDL) الملائم هو (2,2) لقياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، ومن نتائج النموذج يتبين أن المتغير المستقل سعر الصرف يفسر ما نسبته (94%) من التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن النسبة الباقية والبالغة (6%) تمثل تأثير متغيرات خارجية أخرى تقع خارج النموذج.

Akaike Information Criteria



الشكل (5) تحديد الرتبة المثلى لانموذج (ARDL) وفقاً لمعيار (AIC)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الإصدار الثاني عشر

- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test):

يظهر الجدول (6) نتائج اختبار الحدود لبيان وجود علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف والميزان التجاري.

الجدول (6) نتائج اختبار التكامل المشترك لانموذج (ARDL) وفق اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.550550	1

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الإصدار الثاني عشر

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف و الميزان التجاري وجود تكامل مشترك لأن قيمة F المحسوبة اكبر من F الجدولية الحرجة للحد الأعلى والادنى عند مستوى معنوية من (5%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

ثالثاً: نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل:

يظهر الجدول (7) نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والطويل وفق انموذج ARDL للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في العراق وكما يأتي :

الجدول (7) نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TR(-1))	0.757930	0.086153	8.797472	0.0000
D(PR)	83091.471844	39216.802694	2.118772	0.0385
D(PR(-1))	-60916.309199	37918.596218	-1.606502	0.1137
CointEq(-1)	-0.111042	0.031130	-3.567050	0.0007
Cointeq = TR - (328.4312*PR + 29375642.6944)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PR	328.431250	38144.490422	0.008610	0.9932
C	29375642.69	48099863.220966	0.610722	0.5438

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار الثاني عشر

يستدل من نتائج الجدول (7) الاتي:

- 1- تشير معلمة تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من سعر الصرف إلى الميزان التجاري في العراق خلال المدة (2004-2020)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (1%)، إذ تشير المعلمة إلى إمكانية العودة إلى التوازن خلال (0.111-) من وحدة الزمن.
- 2- وجود تأثير إيجابي معنوي لسعر الصرف على الميزان التجاري في الأجل القصير، أي إن زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الميزان التجاري بمقدار (0.0385) وحدة.
- 3- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير طردي غير معنوي لسعر الصرف على الميزان التجاري أي أن زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الميزان التجاري بمقدار (328.4) وحدة خلال مدة البحث، وذلك لضعف الصادرات العراقية واعتمادها على مصدر واحد هو الصادرات النفطية.

- نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين

يظهر الجدول (8) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس بين سعر الصرف والميزان التجاري في العراق وكما يأتي:

الجدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لبواقي انموذج (ARDL) المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.059721	Prob. F(2,55)	0.9421
Obs*R-squared	0.136520	Prob. Chi-Square(2)	0.9340
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.016736	Prob. F(1,60)	0.8975
Obs*R-squared	0.017289	Prob. Chi-Square(1)	0.8954

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

يتضح من نتائج الجدول (8) أن النموذج المقدر خالٍ من مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم إمكانية رفض فرضية العدم لكلا الاختبارين.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً : الاستنتاجات: خلصَ البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها الآتي:

1. وجود تأثير إيجابي (علاقة طردية) لسعر الصرف على الميزان التجاري في الأجلين القصير والطويل، أي أن زيادة سعر الصرف ستؤدي إلى زيادة الميزان التجاري خلال مدة البحث في الاقتصاد العراقي وذلك لضعف الصادرات العراقية واعتمادها على مصدر واحد هو الصادرات النفطية.
2. تشير معلمة تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من سعر الصرف إلى الميزان التجاري في العراق خلال المدة (2004-2020)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا يعني أن (0.111-) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها لبلوغ التوازن في الأجل الطويل.

3. يُعدّ سعر الصرف من الأدوات المهمة في ربط الاقتصاد المحلي والعالمي بحكم التبادل المالي والسلعي بين البلدان اذ شهد سعر الصرف استقرارا في المدة الاخيرة من البحث و بلغ في المتوسط (2,1168)، وقد يعود السبب في ذلك إلى ان الاجراءات العديدة التي اتبعتها البنك المركزي للعمل على استقرار سعر الصرف إذ بدأت تعود الثقة بقيمة الدينار العراقي كمخزن للقيمة والذي بدوره ينعكس بصورة ايجابية على جذب الاستثمارات الاجنبية للعراق.

ثانياً: التوصيات: خلّصَ البحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمّها الاتي:

1. العمل على تنمية القطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي وذلك بهدف جعل الاقتصاد العراقي اكثر مرونة في الحد من الصدمات الخارجية وبذلك تقلل من الاعتماد على مصدر وحيد للإيرادات العامة ليكون له دور اكبر في النشاط الاقتصادي.
2. من الضرورة وجود اجراءات قانونية للسيطرة على سعر الصرف والمنافذ التي تتعهد ببيعه وشرائه بهدف دعم الناتج المحلي الاجمالي عن طريق دخول العملة الاجنبية إلى الاقتصاد العراقي ما يحقق الاستقرار الاقتصادي للبلد.
3. العمل على رفع قيمة العملة المحلية وتخفيض سعر الصرف دون العبث بالاستقرار الداخلي للاقتصاد فضلاً عن عدم التمسك بسعر صرف ثابت وان يكون هذا السعر يحاكي الواقع بحيث يكون مرآة لقوى الطلب والعرض الموجودة بالسوق بحيث يمتاز سعر الصرف بالمرونة الكافية التي تضمن ان يشهد الاقتصاد نوعاً من الاستقرار النقدي.
4. العمل على تقليل الفجوة بين السعر الموازي والسعر الرسمي لسعر الصرف وذلك لان هذا الاجراء قد يعمل على تعزيز الثقة بالتعاملات المصرفية في الاقتصاد العراقي، وجذب العملة داخل المصارف وتقليص العملة في التداول.

المصادر:

1. ابدجمان، مايكل، (1999)، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة. د. محمد إبراهيم منصور (مترجم)، عبد الفتاح عبد الرحمن (مراجعة)، سلطان محمد السلطان (تقديم). الرياض: دار المريخ للنشر.
2. أمين صيد، (2013)، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان.
3. البعلبكي، منير (1991)، الميزان التجاري، موسوعة المورد، موسوعة شبكة المعرفة الريفية، مؤرشف من الأصل في (30)، مارس (2020)، اطلع عليه بتاريخ كانون الأول (2021).
4. حسام علي داود واخرون، (2002)، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن.
5. خليل، سامي (2007)، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة.
6. الراوي، علاء شفيق، واخرون، (1985)، أثر تغير سعر الصرف الحقيقي (الفعال) للدولار الأمريكي على العائدات النفطية لبلدان الخليج العربي، مجلة اتحاد الاقتصاديين العربي بغداد، السنة 9، عدد 3، كانون الثاني .
7. الشماع، همام، واخرون، (2002)، أثر تعددية سعر الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية المنعقد تحت عنوان / السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي، ط 1، بيت الحكمة، بغداد.
8. الصادق، علي توفيق، وآخرون، (1997)، أساسيات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، عدد 3، سبتمبر .

9. عابد، محمود سيد (2001)، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.
10. العباس، بلقاسم ، (2003)، سياسات أسعار الصرف" سلسلة جسر التنمية الكويت ، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23 .
11. عمرو هشام محمد ، أحمد حافظ حميد(2011) ، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد64 . العراق
12. همام الشماع ، عمر هشام العمري ،(2002)، اثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد.
13. هوشيار معروف، (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
14. والي، صابر بن عدنان، ايمان علاء كاظم (2020)، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2004-2018)، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد (8)، العدد(35)، العراق.